النفقة

سبق أن ذكرنا وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، وبقي أن نذكر نفقة الوالدين على ابنهما ، ونفقة الابن على أبيه ، ونفقة الأقارب ، ونفقة الحيوان .

نفقة الوالدين وأخذهما من مالي ابنهما: نفقة الوالدين المعسرين واجبة على الولد، متى كان واجدًا لها. فعن عمارة بن عمير، عن عمته، أنها سألت عائشة، قالت: في حجري يتيم، أفآكل من ماله؟ فقالت: قال رسول الله وينهيز: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وولده مِن كسبه» (١٠ وإما أخذ الا ١٣٦٦) وأبو داود (٢٢٩١) والترمذي (١٣٥٨) والنسائي (٢٤١/٧) وابن ماجه (٢٢١٧) وإما أخذ الوالدين من مال ابنهما، فإنه يجوز لهما أن يأخذا منه، سواء أذن الولد أم لم يأذن، ويجوز لهما أن يتصرفا الوالدين من مال ابنهما، فإنه يجوز لهما أن يأخذا منه، سواء أذن الولد أم لم يأذن، ويجوز لهما أن يتصرفا فيه، ما لم يكن ذلك على وجه السرف والسفه؛ للحديث المتقدم، ولحديث جابر، أن رجلاً قال: يا رسول الله، إن لي مالاً وولدًا، وإن أبي يريد أن يجتاح مالي. فقال: «أنت ومالك لأبيك» (٢٠) -[ابن ماجه من مال ولده ما شاءً عند الحاجة وغيرها.

وجوبُ النفقةِ على الوالدِ الموسرِ لولدهِ المعسرِ: وكما تجب النفقة على الولد الموسر لوالده المعسر ، فإنها تجب للولد المعسر على والده الموسر ؛ لقوله على الهند: «خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف» .[سبق تخريجه] . قال أحمد: إذا بلغ الولد معسرًا ، أو لا حرفة له ، لا تسقط نفقته عن أبيه إذا لم يكن له كسب ولا مال .

وقالت الشافعية : تجب النفقة على الموسر ؛ سواء أكان مسلمًا أم غير مسلم للأصول من الآباء والأجداد وإن علوا ، وللفروع من الأبناء وأبناء الأبناء وإن نزلوا ، ولا تجب لغير هؤلاء .

⁽١) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي، وقال : حسن .

⁽٣) رواه ابن ماجه ، واللام للإباحة لا التمليك ، فإن مال الولد له وزكاته عليه ، وهو موروث عنه .

وقالت المالكية: لا تجب النفقة إلا للأب، والأم، والابن، والبنت، ولا تجب للأجداد، ولا للأحفاد، ولا لغيرهما من الأقارب، ولا يمنع اختلاف الدّين من وجوبها. والحنابلة يوجبون النفقة على القريب الموسر، الذي يرث القريب المحتاج إذا مات وترك مالاً، فهي تسير مع الميراث سيرًا مطردًا؛ لأن الغرم بالغنم والحقوق متبادلة. وهم يوجبونها للوالدين وإن علوا، والولد وإن نزل؛ وعندهم لا تجب النفقة لذوي الأرحام، وهم من ليسوا بذوي فروض وليسوا بعصبات، فلا نفقة لهم ولا عليهم، إن لم يكونوا من جهة الأصول والفروع؛ وذلك لضعف قرابتهم، وعدم النص في شأنهم من قرآن وسنة. وقد توسع ابن حزم، الأصول والفروع؛ وذلك لضعف قرابتهم، وعدم النص في شأنهم من قرآن وسنة وقد توسع ابن حزم، سفلوا، وعلى الإخوة والأخوات والزوجات. كلّ هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة، ولا يقدم منهم أحد على أحد؛ فإن فضل هؤلاء عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيءً، أجبر على النفقة على ذوي رحمه والمحمة ومورثيه (١٠)، إن كان من ذكرنا لا شيء لهم، ولا عمل بأيديهم تقوم مؤونتهم منه؛ وهم الأعمام والعمات وإن علوا، والأخوال والخالات وإن علوا، وبنو الإخوة وإن سفلوا، ومن قدر من كلّ هؤلاء على معاش وتكسب، وإن كان خسيسًا، فلا نفقة له، إلا الأبوين، والأجداد، والجدات والزوجات، فإنه معاش وتكسب، وإن كان خسيسًا، فلا نفقة له، إلا الأبوين، والأجداد، والجدات والزوجات، فإنه منا في يصونهم عن خسيس الكسب، إن قدر على ذلك. ويباع عليه في كلّ ما ذكرنا ما به عنه غنى من عقاره، وحروضه، وحيوفه، وحيوانه.

نفقةُ الحيوانِ : يجب على الشخص أن ينفق على بهائمه وحيوانه ، ويقدم لها ما يقيم حياتها من طعام وشراب ، فإن لم يفعل ، أو على ذبحها . فإن لم يفعل ، تصرف الحاكم بما هو أصلح .

١- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي على قال: «عذبت امرأة في هرة سجنتها ، حتى ماتت فدخلت فيها النار ، لا هي أطعمتها وسقتها ؟ إذ حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض» . [سبق تخريجه]

٢- وعن أبي هريرة عَنْ أبنه عن النبي يَتَافِئْة قال: «بينما رجلٌ يمشي بطريق اشتد عليه العطش، فوجد بئرًا فنزل فيها فشرب، ثم خرج فإذا كلب يلهث، يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني. فنزل البئر فملاً خفه ماءً، ثم أمسكه بفيه حتى رقبي، فسقى الكلب، فشكر الله له فغفر له». قالوا: يا رسول الله، وإن لنا في البهائم أجرًا؟ فقال: «في كلِّ كَبِد رَطْبَة أَجرً». [أحمد (١٧/٢) والبخاري (٢٣٦٣) ومسلم (١٥٣/٢٤٤)].

张 张 张

⁽١) أي من يرثهم لو ماتوا عن مال يورث عنهم.